صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول

مدير الصندوق - شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع

الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل والبيانات المالية السنوية

31 ديسمبر 2023

صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول
مدير الصندوق - شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2 – 1
بيان المركز المالي	3
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	18 – 7

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكـويـت

هاتف : 8060 2243 - 8844 2240 965+
فاكس : 2080 2245 - 8855 2240 965+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرة مدير صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول

مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع المحترم

الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصندوق كامكو لمؤشر السوق الأول ("الصندوق") مدير الصندوق - شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023، وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك معلومات السياسة المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2023 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة *"مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية"* والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً *لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين* الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين *(بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) (ميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين)*، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات مدير الصندوق عن البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بشكل عادل وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي، وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يتحمل مدير الصندوق مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، متى كان ذلك مناسبًا، ما لم يعتزم حاملو الوحدات تصفية الصندوق أو وقف أعماله أو في حالة عدم توافر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تتمثل مسؤولية مدير الصندوق في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجتمع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرة مدير صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول

مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع المحترم (تتمة)

الكويت

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكامًا مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساسًا لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل مدير الصندوق.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

ونتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظم الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك أن الصندوق يمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الصندوق، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية تتضمن كل ما نص النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته اللاحقة، على وجوب إثباته فيها، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مخالفات لأحكام النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته اللاحقة، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا، وحسبما نمى إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

طلال يوسف المزيني
سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه
الكويت في 6 فبراير 2024

طلال يوسف المزيني
ديلويت وتوش
الـــوزان وشـــركاه

صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول
مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023

	إيضاح	2023	2022
		دينار كويتي	
الموجودات			
أرصدة بنكية	3	35,849	124,073
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	4	68,925,826	72,706,110
موجودات أخرى	5	75,934	86,417
مجموع الموجودات		69,037,609	72,916,600
المطلوبات			
ذمم دائنة أخرى	6	78,995	87,136
مجموع المطلوبات		78,995	87,136
حقوق الملكية			
رأس المال	7	31,401,041	31,309,731
احتياطي معادلة	7	23,512,995	23,396,013
أرباح مرحلة		14,044,578	18,123,720
مجموع حقوق الملكية		68,958,614	72,829,464
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		69,037,609	72,916,600
صافي قيمة الأصل لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد	8	2.196	2.326

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مدير الصندوق
شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع

أمين الحفظ ومراقب الاستثمار
الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م

صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول
مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر – السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاح	دينار كويتي	
		2023	**2022**
الإيرادات			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			
- (خسائر) / أرباح محققة		(62,487)	581,816
- (خسائر) / أرباح غير محققة		(5,885,054)	3,821,726
إيرادات توزيعات	9	2,204,453	2,128,058
إيرادات فوائد		1,099	146
		(3,741,989)	6,531,746
المصاريف			
أتعاب مدير الصندوق	10	(211,858)	(227,816)
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	11	(90,351)	(97,810)
مصاريف تشغيلية أخرى	12	(34,944)	(16,692)
		(337,153)	(342,318)
(خسارة) / ربح السنة		(4,079,142)	6,189,428
الدخل الشامل الآخر		-	-
إجمالي (المصاريف الشاملة) / الدخل الشامل للسنة		(4,079,142)	6,189,428

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول
مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية – السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	دينار كويتي			
	رأس المال	احتياطي معادلة	أرباح مرحلة	المجموع
كما في 1 يناير 2023	31,309,731	23,396,013	18,123,720	72,829,464
اكتتابات خلال السنة	205,136	255,341	-	460,477
استردادات خلال السنة	(113,826)	(138,359)	-	(252,185)
إجمالي المصاريف الشاملة للسنة	-	-	(4,079,142)	(4,079,142)
كما في 31 ديسمبر 2023	31,401,041	23,512,995	14,044,578	68,958,614
كما في 1 يناير 2022	33,757,719	26,587,238	11,934,292	72,279,249
اكتتابات خلال السنة	122,978	162,564	-	285,542
استردادات خلال السنة	(2,570,966)	(3,353,789)	-	(5,924,755)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	6,189,428	6,189,428
كما في 31 ديسمبر 2022	31,309,731	23,396,013	18,123,720	72,829,464

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول
مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

بيان التدفقات النقدية – السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	دينار كويتي	
	2023	**2022**
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
صافي النقد (المدفوع لشراء) / المستلم من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(2,158,082)	3,915,184
توزيعات نقدية مستلمة	2,204,453	2,128,058
أتعاب مدير الصندوق المدفوعة	(216,125)	(225,494)
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المدفوعة	(92,260)	(96,862)
مصاريف أخرى مدفوعة	(34,089)	(23,125)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية	(296,103)	5,697,907
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
إيرادات فوائد مستلمة	1,099	146
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية	1,099	146
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
النقد المستلم من اكتتاب في وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد	460,477	285,542
النقد المدفوع لاسترداد وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد	(252,185)	(5,924,755)
توزيعات مدفوعة	(1,512)	(5,826)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية	206,780	(5,645,039)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد والنقد المعادل	(88,224)	52,868
النقد والنقد المعادل في:		
بداية السنة	124,073	71,205
نهاية السنة	35,849	124,073

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول

مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع

الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2023

1. التأسيس والأنشطة

إن صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول ("الصندوق") هو صندوق استثمار مفتوح المدة تم تأسيسه في 14 أغسطس 2000. يخضع الصندوق لتعليمات هيئة أسواق المال التي تم تأسيسها بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010.

يقوم بدور مدير الصندوق شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع ويقوم بدور أمين الحفظ ومراقب الاستثمار الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م. يقع المكتب الرئيسي لمدير الصندوق في الشرق، شارع الشهداء، دولة الكويت.

كانت مدة الصندوق خمسة عشر سنة تبدأ من تاريخ تأسيسه، ومُددت حتى أغسطس 2030، ووافقت هيئة أسواق المال على ذلك.

لا يوجد أي موظفين لدى الصندوق.

يهدف الصندوق إلى نمو رؤوس الأموال المستثمرة عن طريق الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة ضمن السوق الأول في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية، وحسب التوزيع النسبي لها في المؤشر المتبع.

وافق مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار على إصدار البيانات المالية بتاريخ 6 فبراير 2024.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية وعلى أساس مبدأ التكلفة التاريخية للقياس المعدل بإعادة تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

إن إعداد البيانات المالية وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات قد تؤثر في المبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المفصح عنها للإيرادات والمصروفات خلال فترة التقرير. كما يتطلب من الإدارة ممارسة أحكامها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. إن الأمور التي تتطلب قدرًا أكبر من الأحكام أو التعقيد أو تلك التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات جوهرية بالنسبة للبيانات المالية مفصح عنها في إيضاح 2.11.

تُعرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو العملة الرئيسية للصندوق.

مبدأ الاستمرارية

كان لدى مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار، عند الموافقة على البيانات المالية، توقع معقول بأن الصندوق لديه من الموارد ما يكفي للاستمرار في عملياته التشغيلية في المستقبل المنظور. وبالتالي استمروا في تطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد البيانات المالية.

2.2 معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة سارية المفعول اعتبارًا من 1 يناير 2023

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية متفقة مع تلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.

- المعيار الدولي للتقارير المالية 17 "عقود التأمين" – يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4 الذي يتيح مجموعة متنوعة من الممارسات المستخدمة للمحاسبة عن عقود التأمين. أدخل المعيار الدولي للتقارير المالية 17 تغييرات جوهرية على عملية المحاسبة المتبعة من قبل جميع المنشآت التي تصدر عقود تأمين أو عقود استثمار تنطوي على ميزات المشاركة الاختيارية.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان الممارسة 2 للمعايير الدولية للتقارير المالية – الإفصاح عن السياسات المحاسبية – تُغير التعديلات متطلبات معيار المحاسبة الدولي 1 فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية. تستبدل التعديلات جميع التعبيرات الدالة على مصطلح "السياسات المحاسبية الهامة" بمصطلح "معلومات السياسة المحاسبية المادية". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية مادية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر، عند مراعاتها مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية للمنشأة، على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية ذات الغرض العام على أساس تلك البيانات المالية.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8 – تستبدل التعديلات تعريف التغير في التقديرات المحاسبية بتعريف التقديرات المحاسبية. ووفقاً للتعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية تُعرّف بأنها "المبالغ ذات الطبيعة النقدية في البيانات المالية والتي يكون قياسها عرضة لحالات عدم التأكد".
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 – أصول والتزامات الضريبة المؤجلة الناشئة عن معاملة واحدة. تطرح التعديلات استثناءً إضافيًا للإعفاء من الاعتراف المبدئي. وفقاً للتعديلات، لا تطبق المنشأة الإعفاء من الاعتراف المبدئي على المعاملات التي ينشأ عنها فروق مؤقتة متساوية بين البنود الخاضعة للضريبة والقابلة للخصم. استنادًا إلى قانون الضرائب المطبق، قد تنشأ فروق مؤقتة متساوية بين البنود الخاضعة للضريبة والقابلة للخصم وذلك عند الاعتراف المبدئي بأصل أو التزام في معاملة لا تمثل اندماج أعمال ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 – الإصلاح الضريبي العالمي – القواعد النموذجية للركيزة الثانية – تتيح هذه التعديلات للشركات استثناءً مؤقتًا من المحاسبة عن الضرائب المؤجلة التي تنشأ نتيجة تطبيق متطلبات مشروع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعروف باسم "الإصلاح الضريبي العالمي". ونتيجة لهذه التعديلات، ينبغي للمنشأة أن تقدم إفصاحًا يوضح أنها قد طبقت الاستثناء علاوة على إفصاح منفصل عن مصروفاتها (إيراداتها) الضريبية الحالية فيما يتعلق بضرائب الدخل الواردة في الركيزة الثانية.

لم ينشأ عن تطبيق هذه التعديلات أي أثر جوهري في البيانات المالية للصندوق.

2.3 معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة قيد الإصدار ولكنها غير سارية المفعول بعد

كما في تاريخ التصريح بهذه البيانات المالية، لم يطبق الصندوق معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة التالية الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد:

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	تاريخ السريان
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 – الالتزامات المتداولة وغير المتداولة	تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة: توضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة يستند إلى الحقوق التي تُعد قائمة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام، كما توضح أن الحقوق تُعد قائمة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير، وتقدم تعريفًا لـ "التسوية" لتوضح أن التسوية يُعنى بها تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل.	1 يناير 2024
– الالتزامات غير المتداولة التي تنطوي على تعهدات	الالتزامات غير المتداولة التي تنطوي على تعهدات – تحدد التعديلات أن التعهدات التي ينبغي للمنشأة الالتزام بها في نهاية فترة التقرير أو قبلها هي فقط التي تؤثر على حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرًا بعد تاريخ التقرير (وبالتالي ينبغي مراعاتها عند تقييم تصنيف الالتزام كمتداول أو غير متداول).	
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 فيما يتعلق بترتيبات تمويل الموردين	تتطلب هذه التعديلات تقديم إفصاحات بغرض تعزيز شفافية ترتيبات تمويل الموردين وبيان آثارها المترتبة على التزامات الشركة وتدفقاتها النقدية ومدى تعرضها لمخاطر السيولة. تمثل متطلبات الإفصاح الحلول التي طرحها مجلس معايير المحاسبة الدولية استجابة للمخاوف التي أبداها المستثمرون من عدم وضوح بعض ترتيبات تمويل الموردين لبعض الشركات بشكل كافٍ وهو ما يمثل عائقًا أمام تحليلات المستثمرين.	1 يناير 2024

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2023

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	تاريخ السريان
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 – عقود الإيجار الخاصة بمعاملات البيع مع إعادة الاستئجار	تضيف التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 متطلبات القياس اللاحق إلى معاملات البيع مع إعادة الاستئجار التي تستوفي المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 15 للمحاسبة عنها باعتبارها عملية بيع. وتقتضي التعديلات من البائع-المستأجر أن يحدد "دفعات الإيجار" أو "دفعات الإيجار المعدلة" بحيث لا يعترف البائع-المستأجر بربح أو خسارة ترتبط بحق الاستخدام الذي يحتفظ به البائع-المستأجر بعد تاريخ بدء مدة العقد. ولا تؤثر التعديلات على الربح أو الخسارة التي يعترف بها البائع-المستأجر فيما يتعلق بالإنهاء الجزئي أو الكلي لعقد الإيجار. وبدون هذه المتطلبات الجديدة، كان البائع-المستأجر سيعترف بربح من حق الاستخدام الذي يحتفظ به فقط لمجرد إعادة قياس التزام عقد الإيجار (على سبيل المثال نتيجة لتعديل عقد الإيجار أو تغير مدة الإيجار) وذلك تطبيقًا للمتطلبات العامة الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 16. وكان من الممكن أن تنطبق هذه الحالة بشكل خاص على عملية إعادة الاستئجار التي تتضمن دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل.	1 يناير 2024
المعيار الدولي للاستدامة 1 – المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة	يتضمن هذا المعيار الإطار الرئيسي لعملية الإفصاح عن المعلومات المادية حول المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة والتي تنطوي عليها جميع جوانب سلسلة القيمة بالنسبة للمنشأة.	1 يناير 2024 شريطة اعتماده من قبل الجهة الرقابية
المعيار الدولي للاستدامة 2 –الإفصاحات المتعلقة بالمناخ	يحدد هذا المعيار متطلبات تحديد وقياس والإفصاح عن المعلومات حول المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ والتي يستعين بها المستخدمون الأساسيون للتقارير المالية ذات الغرض العام عند اتخاذ قرارات مرتبطة بتقديم موارد للمنشأة.	1 يناير 2024 شريطة اعتماده من قبل الجهة الرقابية
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 – عدم إمكانية المبادلة	تتأثر المنشأة بالتعديلات عندما يكون لديها معاملة أو عملية بعملة أجنبية لا يمكن مبادلتها بعملة أخرى في تاريخ القياس لغرض محدد. تكون العملة قابلة للمبادلة عند توافر قدرة الحصول على العملة الأخرى (في ظل تأخر إداري طبيعي) وأن تتم المعاملة من خلال سوق أو آلية للتبادل والتي ينشأ عنها حقوق والتزامات واجبة النفاذ.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 (التطبيق المبكر متاح)

يتوقع مدير الصندوق تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية خلال فترة التطبيق المبدئي وأن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة لن يكون له أي أثر مادي في البيانات المالية للصندوق في فترة التطبيق المبدئي.

2.4 الأدوات المالية

التصنيف

يصنف الصندوق موجوداته المالية عند الاعتراف المبدئي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

لتحديد فئة التصنيف والقياس لدى الصندوق، يتم تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات حقوق الملكية، استنادًا إلى مجموعة من نماذج أعمال المنشأة لغرض إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

تقييم نموذج الأعمال

يُحدد الصندوق نموذج أعماله عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارته لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدفه من الأعمال. ولا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة ويستند إلى عدد من العوامل الملحوظة تتضمن ما يلي:

- السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتنفيذ تلك السياسات المعمول بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ "أسوأ الأحوال" أو "الحالة المضغوطة" بعين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للصندوق، لن يغير الصندوق تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل سيقوم باستخدام هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية الناشئة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط (اختبار تحقق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط)

يقوم الصندوق بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد تتغير خلال عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفائدة على أنها تمثل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي وكذلك مقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف بالإضافة إلى هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط، يضع الصندوق في اعتباره ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط.

الاعتراف وعدم الاعتراف

يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يُستبعد الأصل المالي (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية الناتجة من الأصل المالي أو عندما يقوم الصندوق فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الملكية ولم يعد يحتفظ بسيطرته عليه. في حال حافظ الصندوق على سيطرته، فإنه يستمر في الاعتراف بالأصل المالي طوال مدة سيطرته عليه.

يُستبعد الالتزام المالي عند الإعفاء من الالتزام المحدد بالعقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المُقرض بشروط مختلفة بشكل جوهري أو أن شروط الالتزام القائم قد تم تعديلها بصورة مادية، يتم معالجة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي والاعتراف بالالتزام الجديد. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الاعتراف بالفرق بين (1) القيمة الدفترية للالتزام قبل التعديل و(2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الربح أو الخسارة كربح أو خسارة نتيجة التعديل ضمن الأرباح والخسائر الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2023

يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع التي تتم بالشروط المعتادة للموجودات المالية باستخدام طريقة تاريخ التسوية المحاسبية. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على الأداة المالية ذات الصلة. إن عمليات الشراء والبيع التي تتم بالشروط المعتادة هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

القياس

تُقاس جميع الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بما في ذلك تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء أو الإصدار.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة:

يُدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة، والتي تتمثل في دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط على المبلغ الأصلي القائم.

تُقاس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم الاعتراف ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

إن النقد لدى البنوك والذمم المدينة الأخرى المصنفة بطبيعتها كموجودات مالية يتم تصنيفها كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند الاعتراف المبدئي أو تلك التي ينبغي قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي تباين محاسبي قد ينشأ بخلاف ذلك. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط ينبغي قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تُقاس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. إن إيرادات التوزيعات من الاستثمارات في الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم الاعتراف بها ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عندما يثبت الحق في استلام الدفعات.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا يقوم الصندوق بإعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي إلا عندما يكون هناك تغير في نموذج الأعمال.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يطبق الصندوق نموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" الوارد ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على النقد لدى البنوك والذمم المدينة الأخرى المصنفة بطبيعتها كموجودات مالية المقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام المنهج العام. يعكس قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة قياس المبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة حول الأحداث السابقة دون أي تكلفة أو جهود غير ملائمة في تاريخ التقرير والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

المنهج العام

يطبق الصندوق طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا

يقيس الصندوق مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا على الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تنطوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. يعتبر الصندوق أن الأصل المالي ينطوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون تصنيف المخاطر الائتمانية مساوياً لتعريف "التصنيف الائتماني المرتفع" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة – غير منخفضة الجدارة الائتمانية

يقيس الصندوق مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة على الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن لم تتعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة – منخفضة الجدارة الائتمانية

يقيس الصندوق مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة على الموجودات المالية ويتم التحديد بأنها تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية استناداً إلى دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة هي الخسائر الائتمانية التي تنتج من حالات التعثر المحتملة خلال العمر المتوقع للأداة المالية. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والتي تنتج من حالات التعثر المحتملة لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

في تاريخ كل تقرير، يقوم الصندوق بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية. يعتبر الصندوق أن الأصل المالي قد تعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر يؤثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو عندما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة 90 يومًا.

الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأداة المالية قد ارتفعت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي، يقارن الصندوق مخاطر التعثر التي تحدث على الأداة المالية كما في تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر التي تحدث على الأداة المالية كما في تاريخ الاعتراف المبدئي. في سبيل إجراء هذا التقدير، يراعي الصندوق المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك التجارب السابقة والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكبد تكلفة أو جهد.

يراقب الصندوق باستمرار فاعلية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كان هناك ارتفاع ملحوظ في مخاطر الائتمان ويعدلها، حسب الاقتضاء، لضمان أن المعايير قادرة على تحديد الارتفاع الملحوظ في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ مستحق السداد.

يفترض الصندوق عدم ارتفاع مخاطر الائتمان لأي أداة مالية بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي إذا كان من المتوقع أن تكون الأداة المالية منخفضة المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. يتم التحديد بأن الأداة المالية تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

(1) كانت تنطوي الأداة المالية على مستوى منخفض من مخاطر التعثر في السداد؛

(2) كان للمقترض قدرة كبيرة على الوفاء بالتزاماته من التدفق النقدي التعاقدي في الأجل القريب، و

(3) كان يحتمل، ولكن ليس بالضرورة، أن تقلل التغيرات العكسية في الظروف الاقتصادية وظروف الأعمال على المدى الطويل قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته من التدفق النقدي التعاقدي.

تعريف التعثر وسياسة الشطب

يصنف الصندوق الذمم المدينة كمتعثرة السداد عندما ينقضي أجل استحقاق المبلغ لفترة تزيد عن 90 يوماً أو يكون هناك دليل يشير إلى انخفاض الجدارة الائتمانية للأصل. يتم شطب المبلغ عندما يوجد دليل على أن المدين يواجه صعوبة مالية شديدة ولا يوجد لدى الصندوق دليل واقعي على استردادها.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة في تقديرات الخسائر الائتمانية على أساس ترجيح الاحتمالات ويتم قياسها بالقيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلية للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للصندوق بموجب عقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق الحصول عليها. تتضمن العناصر الأساسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر. يقدر الصندوق تلك العناصر باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة أخذاً في الاعتبار المعدلات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات الاقتصادية الكبرى المستقبلية الخ.

عرض المخصص المحتسب للخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر المحتسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2023

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية وفقًا لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت وجود حصة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل الصندوق بالعائدات المستلمة بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

المطلوبات المالية

يتم تصنيف جميع المطلوبات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة. يتم قياس المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مبدئيًا بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2.5 قياسات القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حال غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون دخول الصندوق إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، ضمن تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة، كما هو مبين أدناه، استناداً إلى مدخلات المستوى الأدنى التي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1– أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتماثلة.

المستوى 2 – أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى 3 – أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام أسعار أوامر الشراء للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق ووحدات الاستثمار وأدوات استثمارية مماثلة بناءً على آخر قيمة صافية معلنة لتلك الموجودات.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل العائد الحالي في السوق لأدوات مالية مماثلة.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد الصندوق ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حدد الصندوق فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

2.6 النقد والنقد المعادل

تصنف الودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك والتي لا تتجاوز آجال استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع كنقد ونقد معادل ضمن بيان التدفقات النقدية.

2.7 وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد

يقوم الصندوق بإصدار وحدات استثمار قابلة للاسترداد، وهي قابلة للاسترداد بناءً على خيار حاملي وحدات الاستثمار ويتم تصنيفها كحقوق ملكية. يمكن رد وحدات الاستثمار إلى الصندوق في أي وقت بنقد مساوي للحصة التناسبية لقيمة صافي موجودات الصندوق.

في حال تغير بنود أو شروط وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد بحيث لا تلتزم بالشروط الصارمة المتضمنة في التعديل، فإنه يتم إعادة تصنيف وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد إلى مطلوبات مالية منذ تاريخ توقف الأداة عن استيفاء تلك الشروط. وسوف يتم قياس الالتزام المالي بالقيمة العادلة للأداة كما في تاريخ إعادة التصنيف. إن أي اختلاف بين القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية والقيمة العادلة للالتزام كما في تاريخ إعادة التصنيف سوف يتم الاعتراف به ضمن حقوق الملكية.

يتم إصدار واسترداد الوحدات وفق خيار حاملي الوحدات بأسعار تستند إلى صافي قيمة موجودات الصندوق لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد في تاريخ الإصدار أو الاسترداد. يتم احتساب صافي قيمة موجودات الصندوق لكل وحدة بتقسيم مجموع حقوق الملكية على مجموع عدد وحدات الاستثمار القائمة القابلة للاسترداد.

2.8 الاعتراف بالإيرادات

تمثل أرباح وخسائر بيع الاستثمارات الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية للاستثمار. تدرج الأرباح أو الخسائر المحققة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

يتم الاعتراف بإيرادات التوزيعات عند ثبوت الحق في استلامها.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

2.9 توزيعات مستحقة لحاملي وحدات الاستثمار

يتم الاعتراف بالتوزيعات لحاملي وحدات الصندوق كالتزام في البيانات المالية للصندوق للفترة التي تم فيها اعتمادها من قبل الجهات الرقابية.

2.10 العملات الأجنبية

إن العملة الرئيسية للصندوق هي الدينار الكويتي. يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية والمقومة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن صرف العملات الأجنبية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

2.11 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات قد تؤثر على المبالغ المفصح عنها في هذه البيانات المالية إذ قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. كما يتطلب من الإدارة ممارسة أحكامها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. فيما يلي الأحكام والتقديرات التي تعتبر جوهرية بالنسبة لهذه البيانات المالية:

تصنيف الموجودات المالية

يحدد الصندوق تصنيف الموجودات المالية بناءً على تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق بدفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم. انظر إيضاح 2.4 تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

التزامات / مطلوبات محتملة

تنشأ المطلوبات المحتملة نتيجة أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تقع بالكامل ضمن سيطرة المنشأة. يتم تسجيل مخصصات المطلوبات عندما تعتبر الخسارة محتملة ويمكن تقديرها بصورة معقولة. إن تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص من عدمه مقابل أي مطلوبات محتملة يستند إلى أحكام الإدارة.

إن أي تغيير في التقديرات والافتراضات وكذلك استخدام تقديرات وافتراضات مختلفة ولكنها معقولة على حد سواء قد يؤثر في القيمة الدفترية للموجودات أعلاه.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2023

3. أرصدة بنكية

يمثل بند "أرصدة بنكية" أرصدة لدى بنك تجاري محلي.

4. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتمثل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في أسهم مدرجة في بورصة الكويت. فيما يلي تصنيف هذه الاستثمارات حسب القطاعات:

	دينار كويتي	
	2023	**2022**
بنوك	48,195,854	52,361,096
اتصالات	4,740,450	5,219,975
سلع استهلاكية	2,691,613	2,094,183
صناعية	5,730,667	7,000,313
عقارات	3,185,286	2,475,966
خدمات مالية	3,704,289	2,661,342
مواد أساسية	677,667	893,235
	68,925,826	72,706,110

5. موجودات أخرى

	دينار كويتي	
	2023	**2022**
ذمم مدينة مستحقة من وسيط	72,105	81,280
مصاريف مسددة مقدمًا	3,829	5,137
	75,934	86,417

6. ذمم دائنة أخرى

	دينار كويتي	
	2023	**2022**
أتعاب مدير الصندوق المستحقة	52,842	57,109
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة	22,651	24,560
مصاريف ورسوم أخرى	1,396	1,849
توزيعات مستحقة	2,106	3,618
	78,995	87,136

7. رأس المال

إن الصندوق مفتوح المدة ويتراوح رأسماله من 2,000,000 وحدة إلى 100,000,000 وحدة (31 ديسمبر 2022: 5,000,000 وحدة إلى 100,000,000 وحدة) بقيمة اسمية تبلغ 1 دينار كويتي لكل وحدة (31 ديسمبر 2022: 1 دينار كويتي لكل وحدة). يتم إصدار هذه الوحدات واستردادها وفقاً لخيار حاملي الوحدات بأسعار تستند إلى قيمة صافي موجودات الصندوق وقت الإصدار / الاسترداد بصورة أسبوعية.

فيما يلي تحليل حركة وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد:

	عدد الوحدات	
	2023	**2022**
الرصيد في بداية السنة	31,309,731	33,757,719
اكتتابات خلال السنة	205,136	122,978
استردادات خلال السنة	(113,826)	(2,570,966)
الرصيد في نهاية السنة	31,401,041	31,309,731

احتياطي معادلة

يتم إدراج نقص / فائض القيمة الاسمية نتيجة الاكتتابات / الاستردادات ضمن احتياطي معادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2023

8. صافي قيمة الأصل لكل وحدة قابلة للاسترداد

	2023	2022
صافي قيمة الأصل (دينار كويتي)	68,958,614	72,829,464
عدد الوحدات القابة للاسترداد (وحدات)	31,401,041	31,309,731
صافي قيمة الأصل لكل وحدة قابلة للاسترداد (دينار كويتي)	2.196	2.326

9. إيرادات توزيعات

يمثل هذا البند توزيعات مستلمة خلال السنة.

10. معاملات مع أطراف ذات صلة

تعتبر الأطراف أنها ذات صلة إذا كان لأحدها القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير جوهري عليه عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

يتقاضى مدير الصندوق أتعاب سنوية بواقع 0.3% (2022: 0.3%) من صافي قيمة أصل الصندوق وتحتسب هذه النسبة بصورة أسبوعية وتدفع على أساس ربع سنوي.

إن المعاملات مع مدير الصندوق مبينة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والمستحقات المتعلقة بها مبينة في إيضاح 6.

يتعين على مدير الصندوق الاحتفاظ بمبلغ 250,000 دينار كويتي كحد أدنى من الوحدات المصدرة بما لا يتجاوز 75% كحد أقصى. يحتفظ مدير الصندوق بعدد 151,425 وحدة بمبلغ 332,539 دينار كويتي تمثل 0.482% من الوحدات القائمة (31 ديسمبر 2022: 151,425 وحدة بمبلغ 352,238 دينار كويتي تمثل 0.484% من الوحدات القائمة).

11. أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

يتقاضى أمين الحفظ ومراقب الاستثمار أتعاب سنوية بواقع 0.15% من صافي قيمة أصل الصندوق لأول 15 مليون دينار كويتي ونسبة 0.125% مقابل أي مبلغ يتجاوز 15 مليون دينار كويتي، وتحتسب هذه النسبة بصورة أسبوعية وتدفع على أساس ربع سنوي. تم الإفصاح عن المعاملات مع أمين الحفظ ومراقب الاستثمار ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، كما أن المستحقات المتعلقة بها مبينة في إيضاح 6.

12. مصاريف تشغيلية أخرى

	دينار كويتي	
	2023	2022
مصاريف حفظ بالخزائن	1,614	769
أتعاب تدقيق	3,500	3,500
مصاريف أخرى	29,830	12,423
	34,944	16,692

13. القيمة العادلة للأدوات المالية

تُقاس بعض الموجودات المالية للصندوق بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير.

كما هو مبين في إيضاح 4، يتم تداول الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في أسواق نشطة، وتُصنف كاستثمارات ضمن فئة المستوى 1.

لم تُجر أي انتقالات بين المستويات 1 و2 و3 خلال السنة.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، لا تختلف القيم العادلة بشكل جوهري عن قيمها الدفترية وتستخدم فقط لغرض الإفصاح. يتم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 المحدد على أساس طريقة التدفقات النقدية المخصومة بالإضافة إلى المدخلات الأكثر أهمية المتمثلة في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2023

14. إدارة المخاطر المالية

إن استخدام الصندوق للأدوات المالية يعرضه لمخاطر مالية عدة من ضمنها مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يمتلك الصندوق مراكز في أدوات مالية مختلفة وذلك بناءً على استراتيجية مدير الصندوق لإدارة الاستثمار والمنبثقة بشكل أساسي من أغراض الصندوق الاستثمارية المبينة في إيضاح 1. يتم تحديد توزيع الموجودات من قبل مدير الصندوق الذي يدير توزيع الموجودات لتحقيق تلك الأهداف. يقوم مدير الصندوق بإدارة المخاطر وفقاً للسياسات والإجراءات المتبعة.

فيما يلي المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها الصندوق:

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر احتمال تكبد الصندوق لخسائر مالية بسبب التقلبات العكسية في الأسعار السوقية للاستثمارات أو معدلات الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية. وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، يتعين على الصندوق تطبيق سياسة استراتيجية متوازنة من خلال الاختيار الحذر للأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى ضمن حدود معينة تهدف إلى الحد من مخاطر السوق. يقوم مدير الصندوق بمراقبة المراكز السوقية الشاملة للصندوق على أساس يومي.

(أ) مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الأسهم السائدة في السوق سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل معينة مرتبطة باستثمار فردي أو بالجهة المصدرة أو كافة العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق. يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم لأن معظم الموجودات المالية للصندوق تتمثل في استثمارات في أسهم مسعرة محتفظ بها ومصنفة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالتالي، فإن كافة التغيرات في ظروف السوق ستؤثر مباشرةً على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

يحد مدير الصندوق هذه المخاطر عن طريق الاختيار الحذر للأوراق المالية وفقاً لحدود قطاعية محددة ضمن السوق المحلي. إن تفاصيل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتصنيف القطاعي للاستثمارات في الأسهم المسعرة كما في تاريخ بيان المركز المالي مبين في إيضاح 4.

إن استثمارات الصندوق مدرجة في سوق الأوراق المالية المحلي. إن الزيادة / النقص بواقع 5% في مؤشرات الأسهم، مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى، كان سيؤدي إلى انخفاض / (زيادة) صافي (خسارة) / ربح السنة بمبلغ 4,144,235 دينار كويتي (2022: 4,396,680 دينار كويتي).

(ب) مخاطر معدلات الفائدة

إن مخاطر معدلات الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في معدلات الفائدة السوقية.

إن الزيادة / النقص بواقع 5% في معدلات الفائدة، مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى، كان سيؤدي إلى زيادة / انخفاض ربح السنة بمبلغ 55 دينار كويتي (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022: انخفاض / زيادة خسارة السنة بمبلغ 7.3 دينار كويتي).

(ج) مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لا يحتفظ الصندوق بموجودات مقومة بعملات غير الدينار الكويتي، وهو العملة الرئيسية. وعليه، فإن الصندوق غير معرض لمخاطر العملات.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بتعهداته أو التزاماته التي أبرمها مع الصندوق. إن القيم الدفترية للموجودات المالية هي أفضل ما يمثل الحد الأقصى للتعرضات لمخاطر الائتمان كما في تاريخ بيان المركز المالي.

كما في تاريخ التقرير، فإن قيم الموجودات المالية للصندوق المعرضة لمخاطر الائتمان هي كالتالي:

	دينار كويتي	
	2023	**2022**
أرصدة بنكية	35,849	124,073
موجودات أخرى	75,796	86,280
	111,645	210,353

يحد الصندوق من مخاطر الائتمان بإيداع النقد لدى مؤسسات مالية ذات جدارة ائتمانية مرتفعة، وإبرام معاملات تجارية مع أطراف مقابلة ذوي سمعة جيدة.

تم التحديد بأن جميع الأرصدة البنكية تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ كل تقرير إذ أنها مودعة لدى مؤسسات مصرفية ذات تصنيف ائتماني مرتفع.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة البنكية والموجودات الأخرى المصنفة بطبيعتها كموجودات مالية تعتبر غير مادية بالنسبة للبيانات المالية.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الصندوق لصعوبات عند توفير النقد اللازم للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. تستحق مطلوبات الصندوق خلال فترة زمنية تقل عن ثلاثة أشهر. كما يسمح النظام الأساسي للصندوق بالاسترداد الأسبوعي مما يعرضه لمخاطر السيولة المتمثلة في الوفاء باستردادات حاملي وحدات الاستثمار في أي وقت.

تتمثل سياسة مدير الصندوق لإدارة مخاطر السيولة فيما يلي:

1. استثمار معظم موجوداته في استثمارات متداولة في سوق نشط ويمكن بيعها بسهولة.
2. لدى الصندوق موجودات سائلة مساوية للاستردادات المتوقعة.
3. تسمح سياسة الصندوق بالاسترداد فقط في كل يوم خميس مع قيام حاملي الوحدات بالإخطار بذلك قبل ثلاثة أيام.
4. يحق لمدير الصندوق توفير تمويل قصير الأجل يصل إلى 10% من صافي قيمة موجودات الصندوق للوفاء بالالتزامات المستحقة أو استرداد الوحدات.

كما في تاريخ التقرير، فإن نسبة 99.84% (31 ديسمبر 2022: 99.71%) من إجمالي موجودات الصندوق متداولة في سوق نشط. تستحق الموجودات المتبقية تعاقدياً خلال مدة أقل من 3 أشهر. إن كافة الموجودات والمطلوبات هي قصيرة الأجل بطبيعتها.

15. إدارة مخاطر رأس المال

يقوم الصندوق بتعريف رأس المال كمجموع حقوق الملكية كما هو مبين في بيان المركز المالي. إن قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي وحدات الاستثمار يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نظراً لأن الصندوق يخضع للاكتتابات والاستردادات بشكل دوري وذلك وفقاً لتقدير حاملي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة رأس المال هو تأمين قدرة الصندوق على الاستمرار في مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية لتوفير عوائد لحاملي الوحدات والمحافظة على رأس مال قوي يدعم تطوير الأنشطة الاستثمارية للصندوق.

للمحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، فإن سياسة الصندوق تقتضي القيام بما يلي:

- مراقبة مستوى الاكتتابات والاستردادات أسبوعياً المتعلقة بالموجودات المتوقع تسييلها خلال ثلاثة أشهر وتعديل توزيعات الصندوق المدفوعة لحاملي الوحدات القابلة للاسترداد.
- استرداد وإصدار وحدات استثمار جديدة وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، والذي يتضمن القدرة على الحد من الاستردادات وطلب الاحتفاظ بحد أدنى لبعض الوحدات أو الاكتتابات.

يراقب مدير الصندوق رأس المال على أساس قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات القابلة للاسترداد.

خلال السنة، استوفى الصندوق جميع متطلباته الرأسمالية الخارجية المفروضة.

16. معلومات القطاع

يعمل الصندوق في قطاع أعمال رئيسي واحد وهو الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت. يحتفظ الصندوق بجميع موجوداته ومطلوباته داخل دولة الكويت. يستند هذا القطاع إلى تقارير يضطلع بمراجعتها مدير الصندوق.

17. الضرائب

لا يخضع الصندوق للضرائب.